مشروع نجاعة الأداء

السنة المالية 2017

مقدمة

طبقا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة رقم 4/2015 بتاريخ 18 يونيو 2015 والمتعلق باطلاق المرحلة الثالثة للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الاداء في إطار تنزيل القانون التنظيمي للمالية، انخرطت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في الموجة الثالثة للإصلاح المحاسبي. وعليه فالوزارة مدعوة الى تفعيل المحاور المتعلقة بهيكلة الميزانية حول البرامج واعتماد المنهجية المتعلقة بنجاعة الاداء ووضع البرمجة الميزاناتية لثلاث سنوات 2016-2018 واعداد مشروع نجاعة الاداء.

ويأتي هذا الانخراط تتويجا لمسلسل من الإصلاحات التي اتخذتها الوزارة بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية انطلق بإعداد تقرير النوع المرافق لقانون المالية لسنة 2007 إضافة إلى اعتماد شمولية النفقات نفس السنة وانتهاء بإعادة تبويب الميزانية وفق المخطط الاستراتيجي للوزارة سنة 2012.

إن تنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية يتطلب إعادة هيكلة الميزانية باعتماد برامج موزعة حسب الجهات وحسب المشاريع والعمليات، مما سيمكن من قراءة جيدة لمختلف جوانب استعمال الموارد المخصصة.

كما سيمكن هذا التنظيم الجديد للميزانية من الاطلاع على أثر وانعكاسات السياسات العمومية والمشاريع المنبثقة عنها على الساكنة لاسيما بالنسبة لقطاع اجتماعي كقطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

إن البرامج المعتمدة من طرف هذه الوزارة وكذا المشاريع والأهداف والمؤشرات المرتبطة بها تم تضمينها في مشروع نجاعة الأداء.

بعد التجربة الأولى لتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية وتنفيذ مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2016، تبين ضرورة إعادة صياغة ومراجعة بعض البرامج والأهداف والمؤشرات. و على هذا الأساس، يشمل مشروع نجاعة الأداء للوزارة جزئين :

الجزء الاول: تقديم الوزارة

الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة

الجزء الأول

تقديم وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة :

1.1. هيكلة الوزارة ومواردها البشرية:

تم تحديد اختصاصات وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بموجب المرسوم رقم 2.13.22 الصادر في 18 من جمادى الآخرة 1434 (29 أبريل 2013) المنظم لاختصاصات وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

من اجل إنجاز مهامها، تتوفر الوزارة على هيكلة وظيفية كما هو مبين أسفله:

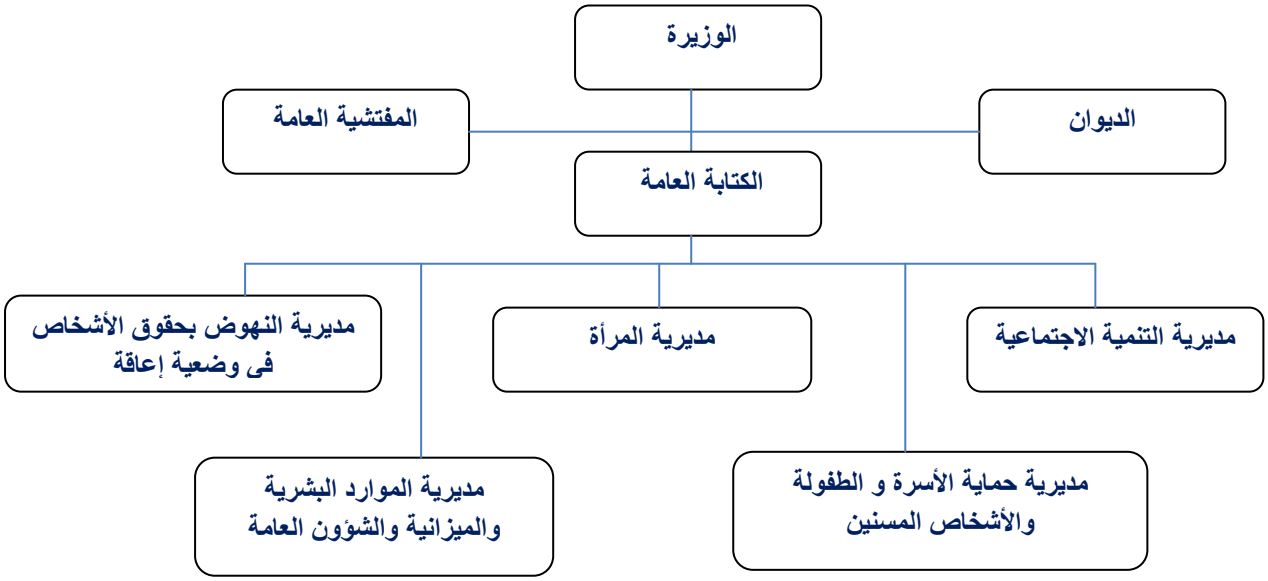

كما تضم الوزارة مؤسسيتين عموميتين تحت وصايتها وهما مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية. كما تتوفر الوزارة على "المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية الذ يسهر غلى تكوين العاملين الاجتماعيين عبر ضمان التكوين وتأهيل العاملين المرتقبين بالإدارات العمومية، الجماعات المحلية والمؤسسات شبه العمومية والخاصة، كما يساهم في إعداد ونشر تقنيات وأساليب العمل والبحث في مجال التنمية الاجتماعية بصفة عامة.

ويبلغ عدد الموارد البشرية الساهرة على تنفيذ مهام ومشاريع الوزارة 396 منها 116 موضوعة رهن إشارة التعاون الوطني. نسبة النساء من مجموع الموارد البشرية تصل إلى 51% ونسبة النساء في مراكز المسؤولية يصل إلى 28%. نسبة التأطير تصل إلى 61% بما فيها 48% من النساء.

1.2. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة:

تسهر وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على إعداد وتنزيل السياسة الحكومية في مجال حماية الطفولة والأسرة والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين وتحسين وضعية المرأة والتنمية الاجتماعية، وذلك بتنسيق مع القطاعات المعنية.

على المستوى الترابي، لا تتوفر الوزارة حاليا على مندوبيات جهوية ويتم تنزيل مخططاتها وبرامجها عبر مكونات القطب الاجتماعي.

على المستوى الاستراتيجي، اعتمدت الوزارة رؤية موحدة للقطب الاجتماعي المكون من الإدارة المركزية والمؤسستين العموميتين تحت الوصاية. وفي هذا الإطار، تحدد استراتيجية القطب الاجتماعي لسنوات 2012-2016 بشكل دقيق المجالات الأساسية للتدخلات وتهدف إلى إرساء الأسس لمجتمع متضامن يقوم على الكرامة والمساواة وتشجيع الادماج الاجتماعي للفئات الهشة و كذا النهوض بالتكافل الاجتماعي والتضامن والمساواة بين الجنسين وتقوية العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وترتكز الاستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة (استراتيجية 4+4) على ما يلي :

- رؤية شمولية ومندمجة، تأخذ بعين الاعتبار تدخلات كل الفاعلين وكذا احتياجات الفئات المستهدفة في شموليتها؛
- قطب اجتماعي منظم وفاعل ومتكامل، يسعى إلى تحسين آثار برامجه وضمان انسجام تدخلاته وفق اختصاصات كل مكون، المنصوص عليها في القوانين والمراسيم التنظيمية مع تثمين الخبرة المتراكمة ؛
- حكامة جيدة، مبنية على المسؤولية والمحاسبة والتقييم وإشراك كل الفاعلين في جميع مراحل تخطيط البرامج والمشاريع المهيكلة ؛
- النجاعة في ترشيد النفقات والاستعمال الأمثل للموارد لتحقيق الأهداف واعتماد الشراكة كأسلوب للتدبير ؛
- التخطيط الأفقي، الذي يأخذ بعين الاعتبار إشراك ومساهمة كل مكونات القطب الاجتماعي.

وتشمل وظائف استراتيجية القطب الاجتماعي المهام التالية :

- تنسيق السياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي ؛
- التأطير والمواكبة وهيكلة العمل الاجتماعي ؛
- التتبع والتقييم والرقابة ؛
- تقديم خدمات التكفل والمساعدة الاجتماعية ؛
- الوقاية واليقظة والإشعار ؛
- التعبئة الاجتماعية.

وتتكون الاستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة من أربعة (4) محاور استراتيجية بالإضافة إلى أربعة (4) إجراءات داعمة (استراتيجية 4+4)، مفصلة كالآتي:

المحور الاستراتيجي الأول : الدعم المؤسساتي للقطب الاجتماعي وتقويته، ويهم أساسا إعادة هيكلة القطب الاجتماعي وتوحيد تدخلات مكوناته في إطار من التكامل وكذا تقوية موارده البشرية.

المحور الاستراتيجي الثاني: تأطير العمل الاجتماعي ومواكبته وهيكلته، بهدف النهوض بالفاعلين المحليين والمجتمع المدني العاملين في مجال تدخل الوزارة عبر الدعم المالي لمشاريعهم ومبادراتهم.

المحور الاستراتيجي الثالث: النهوض بالعمل التكافلي والتضامني ويهم تقوية وتنمية التكفل بالغير عبر تقديم خدمات ومعينات للفئات في وضعية هشاشة والمساهمة في إحداث وحدات القرب للحماية بالإضافة إلى تقنين خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

المحور الاستراتيجي الرابع : العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية وذلك عن طريق تقوية الترسانة القانونية والتنظيمية الخاصة بمكافحة العنف والتمييز والإقصاء وتفعيل الخطة الحكومية للمساواة "إكرام".

وترتبط الإجراءات الأربعة الداعمة لهذه المحاور بالجانب القانوني والتنظيمي والتواصل والتحسيس والتتبع والافتحاص والشراكة المؤسساتية والتعاون الدولي.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2017

جدول 1: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الفصول

النفقات	مشروع قانون المالية لسنة 2017			المجموع قانون المالية لسنة 2017	قانون المالية 2016
	الميزانية العامة	*الحسابات الخصوصية للخزينة*	*م.د.م.ص.م مصلحة الاستقبال والدعم وتقييم البرامج*		
الموظفون	55 169 000			55 169 000	97 463 000
المعدات والنفقات المختلفة	503 100 000		1 443 000	504 543 000	506 143 000
الاستثمار	80 500 000		213 000	80 713 000	87 213 000
المجموع	**638 769 000**		**1 656 000**	**640 425 000**	**690 819 000**

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج :

جدول 2: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

برامج الوزارة	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2017)			المجموع الميزانية العامة 2017	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة2017	المجموع
	فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار			
إدماج بُعد النوع على مستوى النهوض بحقوق المرأة	55 169 000	7 370 000	9 490 000	16 860 000		16 860 000
التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين		4 663 000	37 880 000	42 543 000	1 656 000	44 199 000
القيادة والدعم		491 067 000	33 130 000	579 366 000 (بما فيها نفقات الموظفين	0	579 366 000

		(55169000				
640 425 000	**1 656 000**	**638 769 000**	**80 500 000**	**503 100 000**	**55 169 000**	**المجموع**

4. توزيع جهوي لاعتمادات برامج الوزارة أو المؤسسة

لا تتوفر الوزارة لحد الآن على مندوبيات جهوية أو إقليمية. وعليه، فإن توزيع اعتمادات الميزانية يتم مركزيا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التدبير المركزي للإعتمادات المرصدة يشمل كل الخدمات المقدمة على المستوى الجهوي وذلك بالتنسيق مع مندوبيات التعاون الوطني ومنسقيات وكالة التنمية الاجتماعية.

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2017-2019

جدول3 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2017-2019 حسب طبيعة النفقة

	2016 قانون المالية للسنة	2017 مشروع قانون المالية للسنة	2018 الإسقاطات الأولية	2019 الإسقاطات الأولية
نفقات التسيير				
نفقات الموظفين	97 463 000	55 169 000	55 169 000	60 000 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة				
الميزانية العامة	504 700 000	503 100 000	505 000 000	510 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	1 443 000	1 443 000	1 443 000	1 443 000
نفقات الاستثمار				
الميزانية العامة	87 000 000	80 500 000	87 000 000	90 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	213 000	213 000	213 000	213 000
المجموع	690 819 000	640 425 000	648 825 000	661 656 000

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

	2016 قانون المالية للسنة	2017 مشروع قانون المالية للسنة	2018 الإسقاطات الأولية	2019 الإسقاطات الأولية
إدماج بُعد النوع على مستوى النهوض بحقوق المرأة				
الميزانية العامة	12 838 000	16 860 000	18 000 000	20 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة				
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية				
التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين				
الميزانية العامة	55 136 698	42 543 000	45 000 000	48 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	1 656 000	1 656 000	1 656 000	1 656 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية				
القيادة والدعم				
الميزانية العامة	523 725 302 (إضافة إلى الموظفين 97 463 000)	524 197 000 (إضافة إلى الموظفين 55 169 000)	529 000 000 (إضافة إلى الموظفين 55 169 000)	532 000 000 (إضافة إلى الموظفين 60 000 000)
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة				
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية				
المجموع	**690 819 000**	**640 425 000**	**648 825 000**	**661 656 000**

الجزء الثاني

تقديم برامج الوزارة

برنامج " إدماج بُعد النوع على مستوى النهوض بحقوق المرأة "

1. استراتيجية برنامج " إدماج بُعد النوع على مستوى النهوض بحقوق المرأة "

يشمل هذا البرنامج تحسين وضعية المرأة وتعزيز حقوقها ونشر ثقافة النوع.

أ- ملخص البرنامج وأهدافه العامة

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين وضعية المرأة وتعزيز حقوقها وهذا يتأتى عبر مكافحة جميع اشكال التمييز ومناهضة العنف ضد النساء عن طريق مأسسة آليات اليقظة والتكفل بضحايا العنف وضمان استقلالها الاقتصادي وتعزيز فرص الوصول إلى مواقع صنع القرار دون تمييز مع احترام التزامات المغرب للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية.

ومن اجل ذلك تقوم الوزارة، عبر مديرية المرأة، بتنفيذ المهام التالية:

- تنفيذ ورصد الاستراتيجية الوطنية للمساواة ووضع خطط التواصل والتحسيس؛
- تنفيذ ورصد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة؛
- تنسيق برامج وتدخلات القطاعات الوزارية والجمعيات والقطاع الخاص من أجل انصاف المرأة؛
- انجاز دراسات وبحوث، تجميع ونشر الوثائق؛
- دعم المتدخلين في مجال الاستقبال وتقديم الخدمات الموجهة لفائدة المرأة ؛
- تعزيز التعاون مع جميع المتدخلين العاملين في مجال النهوض بحقوق المرأة ؛
- دعم الجمعيات العاملة في مجال المرأة.

ب- المسؤول عن البرنامج

السيدة مديرة المرأة

2. أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1

إعداد و تنسيق السياسة الحكومية التي تهدف إلى المساواة و الإنصاف على المستوى الوطني و الترابي و العمل على تنفيذها.

المؤشر 1.1

نسبة تنفيذ الغايات والاهداف المبرمجة على مستوى الخطة الحكومية للمساواة

الوحدة	منجزات 2015	قانون المالية 2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد الفئة .المحققة /عدد الفئة.المستهدفة	--	--	10%	40%	60%	2022

تقديم المؤشر

يجسد هذا المؤشر المجهودات المحققة من طرف الوزارة من أجل تنفيذ الإجراءات المرتبطة بها والمضمنة بالخطة الحكومية للمساواة "إكرام".

الخطة الحكومة للمساواة بين الجنسين تشكل في الواقع، الإطار للتقارب بين مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز المساواة وإدماج حقوق المرأة في السياسات العمومية وبرامج التنمية. هاته الخطة تترجم الالتزامات المسطرة بالبرنامج الحكومي 2017 و 2021.

تشمل الخطة إكرام المجالات ذات الأولوية، مجزئة إلى أهداف استراتيجية، ومترجمة إلى تدابير، وقد حدد لكل تدبير مؤشرات كمية ونوعية للتقييم وكذا القطاع المسؤول عن التنفيذ بين 2017 و 2021. كما تشمل جميع القطاعات الحكومية و المؤسسات العمومية المعنية التي تلتزم، بشكل مستقل، على إدماج التدابير الواردة في الخطة الحكومية للمساواة في أنشطتها الاستراتيجية.

تفاصيل منهجية

هذا المؤشر يمكن من تحديد مدى تقدم تنفيذ الإجراءات وتتبع التزامات الوزارة في مجال ترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة.

مصادر المعطيات

المعطيات الخاصة بتتبع و تقييم البرنامج الحكومي للمساواة.

محدودية المؤشر

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز لا تمكن من قياس مدى تحقيق المساواة نتيجة ارتباطه بمجموعة من المتغيرات، لاسيما تفعيل التزامات باقي القطاعات الحكومية.

المؤشر 2.1

عدد الفضاءات متعددة الوظائف للنساء، آليات المراقبة والرصد ومكافحة التمييز والعنف المحدثة والعملية بالأقاليم والعمالات تبعا لدفاتر التحملات المرتبطة بها.

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد الفضاءات متعددة الوظائف للنساء المحدثة والعملية	22	32	42	59	69	2021

تقديم المؤشر

هذا المؤشر يحيل على : 1) عدد الفضاءات متعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة، 2) آليات اليقظة والإخبار و3) نظام المعلومات المؤسساتي حول العنف، والمحدثة طبقا لدفاتر التحملات في أفق تغطية شاملة للتراب الوطني.

تفاصيل منهجية

يمكن هذا المؤشر من تقييم نسبة تأهيل وتجهيز الفضاءات واليات الإنصاف والمساواة والرصد ومحاربة كل أشكال التمييز وكذا عمليتها واشتغالها بأقاليم جهات المملكة وفقا لدفاتر التحملات.

دفاتر التحملات تحدد أهداف الفضاءات متعددة الوظائف للنساء وكذا مهام والتزامات الفاعلين المنخرطين في عملية التكفل، كما تحدد شروط وطرق التكفل ومختلف الخدمات المقدمة وكذا إطار التقييم والتقييم الداخلي والتقارير السنوية، كأداة من أدوات التتبع لقياس

جودة التكفل وتنسيق الخدمات المقدمة. وجود جمعيات مسيرة أيضا يمكن من تقييم جودة الخدمات من خلال التطبيقات الفردية والجماعية بالفضاءات المتعددة الوظائف للنساء.

مصادر المعطيات:

يحسب المؤشر انطلاقا من التقرير السنوي للفضاءات وآليات الإنصاف والمساواة ومحاربة التمييز.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

تجدر الإشارة إلى ان نسبة تحقيق هذا المؤشر لا يسمح بتحليل نوعية هذه المؤسسات وأثر عملها على الساكنة. من المهم تحديد الاحتياجات ذات الأولية وضمان تغطية جميع عمالات وأقاليم المملكة.

المؤشر 3.1

عدد مراكز الاستماع للنساء ضحيات العنف والجمعيات العاملة في مجال النهوض بحقوق المرأة واستقلاليتها، المدعومة من الوزارة والمطابقة لدفاتر التحملات.

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد مراكز الاستماع للنساء والجمعيات المدعومة	44	79	109	139	169	نشاط مستمر. القيمة مرتبطة بعدد المشاريع الموضوعة للتمويل

تفاصيل منهجية

هذا المؤشر يمكن من التعرف على أثر الجهود المبذولة من طرف الوزارة في مجال النهوض وحماية حقوق المرأة واستقلاليتها، وذلك من خلال تقوية القدرات التقنية والمؤسساتية للفاعلين الجمعويين من أجل توفير خدمات ذات جودة عالية، كما يحدد عدد الجمعيات ومراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف المدعومة من الوزارة.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ 2014، وفي إطار الشراكة مع المجتمع المدني، تمنح الوزارة دعما ماليا على ثلاث سنوات للجمعيات ومراكز الاستماع واستقبال النساء ضحايا العنف،

يتم انتقاؤها سنويا بناء على طلبات مشاريع، وذلك بهدف ضمان استمرارية ودوام المشاريع المدعمة.

مصادر المعطيات

يحسب المؤشر انطلاقا من نتائج عروض المشاريع الممولة سنويا وكذا تقارير الافتحاص المنجزة

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يسمح بتحليل كل الجهود المبذولة على المستوى القانوني والاستراتيجي للنهوض وحماية حقوق النساء.

برنامج " التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية اعاقة وحماية الأسرة والطفولة والاشخاص المسنين"

1.الاهمية الاستراتيجية للبرنامج

يشمل برنامج " التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية اعاقة وحماية الأسرة والطفولة والاشخاص المسنين" الأنشطة ذات الطابع الأفقي والقاعدي والموجه إلى الفئات المستهدفة في استراتيجية الوزارة

أ- ملخص البرنامج وأهدافه العامة

يرتكز هذا البرنامج على أربعة محاور أساسية:

المحور الاول : يتعلق بدعم ومصاحبة الفاعلين الاجتماعيين من خلال :

- مهننة الجمعيات عبر الرفع من قدراتها لتمكينها من القيام بمزيد من الانشطة ومشاركتها الفعالة في التنمية المحلية. ويخصص القطب الاجتماعي دعما ماليا سنويا للجمعيات العاملة في مجالات تدخله : تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حماية حقوق المرأة والأسرة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين. ويعتبر دعم الجمعيات مكونا أساسيا في استراتيجية القطب الاجتماعي 4+4؛
- ضمان التنسيق من اجل هيكلة العمل الاجتماعي على المستوى الترابي؛
- وضع مخططات جهوية مصاحبة للجماعات الترابية لإدماج قضايا المرأة والأسرة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين في مخطط التنمية المحلية.

المحور الثاني يشمل حماية الأسرة والطفولة والاشخاص المسنين ويرتكز على المحاور التالية :

- تنسيق وتدبير تنفيذ السياسة العمومية لحماية الطفولة والنهوض بحقوق الطفل؛
- تنسيق وتوحيد ممارسات التكفل بالأطفال
- النهوض بحقوق الاشخاص المسنين والتضامن بين الأجيال؛
- تتبع تنفيذ مدونة الأسرة والنهوض بخدمات الوساطة الأسرية

المحور الثالث: يتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ويهدف إلى ضمان المشاركة الاجتماعية لهذه الفئة.

وفي هذا الصدد، انكبت الوزارة على ما يلي:

- اعداد وتتبع ومواكبة تنفيذ سياسات الإعاقة والخطة الاستراتيجية لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
- تأطير ومراقبة وتنفيذ إجراءات صندوق دعم التماسك الاجتماعي؛
- ملائمة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني مع المعايير والممارسات الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

المحور الرابع يتعلق بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي المدعو لدعم انشطة الوزارة عبر تكوين كفاءات متخصصة في إعداد وتفعيل برامج التنمية الاجتماعية.

ت- مسؤول البرنامج

الكاتب العام.

ث- المتدخلين في قيادة البرنامج

مديرية التنمية الاجتماعية ومديرية النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و مديرية حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين والمعهد الوطني للنمية الاجتماعية.

2.أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 1:

تقوية مشاركة الجمعيات في تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالوزارة

مؤشر1.1:

عدد المشاريع والجمعيات المدعمة من الوزارة في إطار السياسات المعتمدة.

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد المشاريع/السياسة العمومية	200	200	250	300	300	نشاط مستمر. القيمة مرتبطة بعدد المشاريع الموضوعة للتمويل

وصف المؤشر:

هذا المؤشر يشير إلى المكانة التي يحظى بها الفاعلون الجمعويون في مجال تنفيذ السياسات العمومية التي تنجزها الوزارة على المستوى المحلي.

توضيحات منهجية

يتعلق هذا المؤشر بعدد المشاريع التي تم بموجبها إبرام اتفاقات شراكة بين الجمعيات والوزارة.

مصدر المعطيات:

قاعدة المعطيات الخاصة ببرنامج الشراكة مع الجمعيات.

محدودية ونقاط ضعف المؤشر:

مؤشر مرتبط بالوسائل يقيس فقط عدد مشاريع الجمعيات المدعمة من الوزارة في إطار تنفيذ استراتيجيتها

المؤشر 2.1

عدد الجمعيات المدرجة في مسلسل تقوية القدرات

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد الجمعيات المدرجة في برنامج تقوية القدرات	1500	1500	2000	2500	2500	نشاط مستمر. القيمة مرتبطة بعدد المشاريع الموضوعة للتمويل

وصف المؤشر

يقدم هذا المؤشر درجة انخراط الجمعيات في أفق تقوية قدراتها في مجال المشاركة في التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي.

توضيحات منهجية

تتمثل تقوية القدرات في إطار سلة تشمل تأهيل البنيات التحتية وتقوية القدرات في مجال التدبير وتنمية كفاءات العاملين الاجتماعيين ومشاريع المؤسسة. وتستفيد الجمعيات من بعض أو جل هذه المكونات وذلك وفق حاجياتها.

مصدر المعطيات

قاعدة المعطيات الخاصة ببرنامج تقوية القدرات

محدودية ونقاط ضعف المؤشر:

يقيس هذا المؤشر نتائج تحسيس النسيج الجمعوي ببرامج تقوية القدرات الموضوعة من طرف الوزارة.

الهدف 2:

تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية في مجال حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين.

المؤشر1.2 :

المناطق التي تم بها إرساء الجهاز الترابي المندمج

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد المناطق التي تم بها إرساء الجهاز الترابي المندمج	--	--	5	10	15	20 في أفق 2020

وصف المؤشر:

يوفر هذا المؤشر معلومات حول مدى تقدم عملية تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة إقليميا، ويهم على وجه التحديد الأقاليم التي تتوفر على خرائط تحدد دور الفاعلين ومسار التكفل بالأطفال (المخطط الإقليمي) بالإضافة إلى تدابير إرساء وتنفيذ الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفل: الأولويات، الخريطة وبروتوكول التكفل.

نظرا لأهمية هذا الورش، ستقوم الوزارة بإجراء مرحلة تجريبية على عدد محدود من الأقاليم في أفق تعميمها فيما بعد.

توضيحات منهجية:

يحتسب هذا المؤشر من خلال المعطيات المجمعة من حصيلة إنجازات الوزارة، وذلك في إطار مسلسل تنفيذ السياسة العمومية. لاسيما إنجاز البرنامج الوطني لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة (2016-2020) في شق التدابير المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الثاني.

مصادر المعطيات:

معطيات الوزارة، هيئة تدبير الإطار على المستوى الإقليمي والأقاليم .

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر مرتبط بالتزام جميع الفاعلين على المستويين المركزي والإقليمي.

المؤشر2.2 :

الفاعلين الذين أدرجوا معايير الجودة بالوحدات والخدمات المقدمة للأطفال وعائلاتهم

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد الوحدات التي اعتمدت معايير الجودة ودفاتر التحملات	--	--	5	10	15	20 في أفق 2020

وصف المؤشر:

يوفر هذا المؤشر معلومات عن درجة ملاءمة الخدمات وتطبيقات الحماية (بما في ذلك تكوين الموارد البشرية)، التي تقدمها الوحدات للمعايير المنبثقة من الدراسة الوطنية حول هيكلة الوحدات والخدمات و التطبيقات، التي تم إطلاقها في شتنبر 2016.

توضيحات منهجية:

يحيل هذا المؤشر إلى المعطيات المتعلقة بتقييم مستوى مطابقة الوحدات المعتمدة للمعايير المعتمدة، وكذا عدد العاملين الاجتماعيين المؤهلين تبعا لمنظومات موحدة.

في البداية، سوف تعمل الوزارة على إعداد دفاتر التحملات التي تحدد طبيعة ونوع الخدمات وكذا دليل المهن والوظائف وفقا لطبيعة كل مؤسسة تستقبل الأطفال.

مصادر المعطيات:

معطيات الوزارة، خريطة نظام المعلومات الجغرافي الخاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، التعاون الوطني و هيئة تدبير الإطار على المستوى الإقليمي والأقاليم

المؤشر3.2 :

انشطة التحسيس المنجزة من أجل تعزيز المعايير الاجتماعية الحمائية

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد انشطة التحسيس المنجزة من أجل تعزيز المعايير الاجتماعية الحمائية	--	2	2	2	2	

وصف المؤشر:

يوفر هذا المؤشر معلومات عن تأثير المجهودات المبذولة من طرف جميع المتدخلين ويندرج في إطار النهوض بحقوق الطفل والأسرة والأشخاص المسنين.

ويتعلق تحديدا بتنظيم حملات التحسيس بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل في 20 نونبر، واليوم الوطني للطفل في 25 مايو من كل سنة.

توضيحات منهجية:

يتم احتساب هذا المؤشر انطلاقا من المعطيات التي يتم تجميعها من خلال أنشطة التحسيس المنجزة لتعزيز المعايير الاجتماعية الحمائية.

مصادر المعطيات:

معطيات جميع المتدخلين: قطاعات حكومية ومجتمع مدني

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر يمكن من توفير معطيات كمية ولا يمكن من قياس تأثير أنشطة التحسيس على الساكنة

المؤشر4.2 :

عدد مراكز الوساطة الأسرية المدعمة من طرف الوزارة

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد مراكز الوساطة الأسرية	15	15	24	24	24	

وصف المؤشر:

يمكن هذا المؤشر من الوقوف على المجهودات التي تقوم بها الوزارة في مجال تعزيز خدمات الوساطة الأسرية وذلك من خلال دعم المبادرات وتقوية القدرات التقنية والمؤسساتية للفاعلين الجمعويين بغية تقديم خدمات الوساطة الأسرية.

توضيحات منهجية:

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال عدد اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الجمعيات الحاملة لمشاريع الوساطة الأسرية من أجل إحداث مراكز للوساطة الأسرية. كما يمكن أيضا من معرفة الموارد البشرية وعدد خدمات الوساطة المقدمة وكذا المبالغ المالية المرصودة للوساطة الأسرية

مصادر المعطيات:

معطيات من مديرية حماية الطفولة والأسرة والاشخاص المسنين

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يعكس جميع المجهودات المبذولة على المستوين الاستراتيجي والتشريعي في مجال الوساطة الأسرية. كما انه رهين بانخراط الفاعلين الجمعويين ونشر ثقافة الوساطة.

المؤشر5.2 :

نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين	--	20%	40%	60%	70%	100% في 2020

وصف المؤشر:

يوفر هذا المؤشر معلومات عن مدى إرساء منهجية الجودة على مستوى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين. ويتم تنزيل هذه المنهجية من خلال دفاتر التحملات التي تنظم الشروط الفنية ومعايير الخدمات بهذه المراكز، وكذا مشاريع المؤسسات التي تعكس المشروع المؤسساتي لهذه المراكز وأيضا من خلال تكوين مواردها البشرية.

توضيحات منهجية:

يوفر هذا المؤشر معلومات عن وضعية إعداد وإرساء دعامات منهجية الجودة.

بعد إعداد وإرساء هذه الدعامات، سيتوفر للمراكز خارطة طريق لتعزيز جودة الخدمة ودليل اولي لقياس التقدم المحرز في تحقيق معيار الجودة.

مصادر المعطيات:

معطيات من مديرية حماية الطفولة والأسرة والاشخاص المسنين

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر مرتبط بانخراط مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

الهدف 3:

النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية اعاقة

المؤشر1.3 :

نسبة ملاءمة الترسانة والإطار التشريعي والتنظيمي الوطني

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
نسبة ملاءمة الترسانة والإطار التشريعي والتنظيمي الوطني	--	(*)	20%	40%	60%	100% في 2021

وصف المؤشر:

يوفر هذا المؤشر معلومات عن مدى تقدم مشروع تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعاقين التي صادق عليها المغرب عبر إعداد نصوص تنظيمية جديدة لتطبيق القانون 97-13 المتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني الحالي.

توضيحات منهجية:

يهم هذا المؤشر نسبة ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على أساس دراسة حول النصوص الواجب إنتاجها مع تحديد أولوياتها

مصادر المعطيات:

معطيات الوزارة والمعلومات المحصلة من مختلف القطاعات المعنية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتم الأخذ بعين الاعتبار إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية بغض النظر عن المصادقة عليها من طرف القطاعات الحكومية المعنية والبرلمان.

المؤشر2.3 :

نسبة تقدم وضع نظام لتقييم الإعاقة

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
نسبة تقدم وضع نظام لتقييم الإعاقة	--	(*)	20%	40%	60%	100% في 2021

(*) سنة 2016 تعتبر مرحلة للتخطيط: اعتبار المشروع بمثابة ورش أفقي في خطة العمل 2017-2021 وانخراط الشركاء التقنيين الماليين

وصف المؤشر:

هذا المؤشر يوفر معلومات حول درجة وضع نظام لتقييم الإعاقة الذي يقدم بطاقة خاصة للأشخاص في وضعية إعاقة على أساس معايير خاصة، وذلك طبقا للمادة 23 للقانون الإطار 97-13 بتعاون تقني مالي من البرنامج الأمم المتحدة للتنمية في مجال :

- اعداد آليات تقييم الإعاقة؛
- اعداد النصوص التنظيمية للنظام؛
- تشكيل لجان (ممثلين عن مختلف القطاعات)؛
- تنظيم دورات تكوينية لأعضاء اللجان؛
- توطين اللجان على المستوى الجهوي

توضيحات منهجية:

يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إنتاج الوثيقة الإطار لمشروع نظام تقييم الإعاقة والأنشطة المنجزة فعليا لاسيما آليات التقييم والنصوص التنظيمية، اللجان والتكوينات.

مصادر المعطيات:

معطيات الوزارة والقطاعات الحكومية (وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني).

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر رهين بالتزام جميع القطاعات الحكومية المعنية

المؤشر 3.3 :

نسبة المؤطرين والمهنيين الممارسين المكونين في مجال التكفل بالتوحد

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
نسبة المؤطرين والمهنيين الممارسين	--	--	30%	60%	100%	=2019 3600 مستفيد

وصف المؤشر:

يوفر هذا المؤشر معلومات على مدى تقدم برنامج تكوين المكونين والممارسين في مجال التكفل بالأشخاص الانطوائيين.

توضيحات منهجية:

يتم احتساب هذا المؤشر انطلاقا من الأنشطة المنجزة على مرحلتين، الأولى تتضمن تكوين 50 مكونا خبيرا. اختيار 50 مكونا يتم على أساس مجموعة من معايير الخبرة والسيرة والتوزيع الجغرافي.

الخطوة الثانية تتمثل في تأطير تكوينات على المستوى المحلي. وهكذا سيلتزم المكونون الخمسون على إجراء تكوين لفائدة 500 مستفيد بمعدل مكون لكل 10 مهنيين متدربين.

مصادر المعطيات:

معطيات الوزارة ومؤسسة التعاون الوطني والجمعيات والقطاعات الحكومية (الصحة والتربية الوطنية).

برنامج القيادة والدعم

1.استراتيجية برنامج القيادة والدعم:

يشمل برنامج "القيادة والدعم" الوسائل والموارد المتوفرة والكفيلة بإنجاح تنزيل استراتيجية الوزارة عبر توفير الموارد المالية واللوجستيكية والبشرية المؤهلة.

أ. ملخص استراتيجية البرنامج والأهداف العامة

يرتكز هذا البرنامج على ثلاث نقط:

- الاولى تتجسد في تدبير الموارد البشرية من خلال تقوية القدرات والكفاءات وتحسين ظروف العمل

- الثانية تخص دعم الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الوزارة.

- الثالثة تخص الدعم المؤسساتي للمؤسسات تحت الوصاية :

* مؤسسة التعاون الوطني التي تستفيد من الدعم من أجل القيام بأنشطة المساعدة الاجتماعية في مجال محاربة الهشاشة والتهميش

* وكالة التنمية الاجتماعية التي تستفيد من دعم مخصص لضمان تدخلها وفق برنامج عمل يرتكز على ثلاث محاور أساسية: المصاحبة المحلية للبرنامج الاجتماعية الوطنية، الإدماج الاجتماعي عبر الانشطة الاقتصادية و تقوية قدارت الفاعلين.

ب- مسؤول البرنامج

مدير الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة

ج. المتدخلين في القيادة

- قسم الموارد البشرية
- قسم الانظمة المعلوماتية

➢ قسم الميزانية والتجهيز

2.أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1:

الرفع من كفاءة وحضور الموارد البشرية

المؤشر1.1 :

معدل التقدم في إنجاز وتنفيذ مخطط متعدد السنوات للتكوين المستمر

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
معدل التقدم في إنجاز وتنفيذ مخطط متعدد السنوات للتكوين المستمر	--	100% الإعداد	30% التنفيذ	60%	80%	100% في 2020

وصف المؤشر:

يوفر هذا المؤشر معطيات حول التزام الوزارة بإعداد مخطط للتكوين المستمر متعدد السنوات والحرص على تنفيذه بشكل دقيق حتى يتسنى الرفع من كفاءات الموارد البشرية القادرة على المساهمة في بلورة وتتبع تنفيذ السياسات العمومية.

مصادر المعطيات:

المعطيات المتوفرة بقسم الموارد البشرية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يجب أن يرفق هذا المؤشر عند الشروع في تنفيذ المخطط بمؤشر آخر لقياس تأثير التكوين على المردودية.

المؤشر2.1 :

نسبة تخفيض وقت التغيب عن العمل

الوحدة	قانون المالية2015	قانون المالية2016	مشروع قانون المالية2017	توقعات 2018	توقعات 2019	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
نسبة تخفيض وقت التغيب عن العمل	--	20%	40%	60%	80%	100% في 2020

وصف المؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى توفير المعلومات حول ضمان تتبع تدبير اوقات العمل وخلق حكامة جيدة للموارد البشرية قائمة على حث الموظفين على المراقبة الذاتية للموظفين.

توضيحات منهجية:

يحتسب هذا المؤشر على أساس ساعات العمل التي يؤديها كل موظف

مصادر المعطيات:

قسم الموارد البشرية ونظام مراقبة الولوج.

جدول 5: البرمجة الميزاناتية حسب البرامج

البرنامج	المشروع	الموظفون	التسيير	الاستثمار
إدماج بُعد النوع على مستوى النهوض بحقوق المرأة	الشراكة من أجل النهوض بحقوق المرأة والمساواة		1 620 000	9 490 000
	الدعم المؤسساتي والقانوني في مجال حماية حقوق المرأة		5 750 000	---
التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين	الشراكة مع الجمعيات والهندسة الجتماعية		820 000	31 000 000
	حماية السرة والطفولة والشخاص المسنين		800 000	5 200 000
	النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية اعاقة		590 000	1 500 000
	المعهد الوطني للعمل الجتماعي بطنجة		2 453 000	180 000
القيادة والدعم	دعم المهام	55 169 000	25 807 000	3 730 000
	دعم المؤسسات تحت الوصاية		464 000 000	29 400 000
	دعم الأعمال الاجتماعية		1 260 000	-